أمننة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية وأبعادها المختلفة

أ. بن عربية رياض
أستاذ مؤقت و طالب دكتوراه بجامعة الجزائر3

الملخص:

تعتبر ظاهرة الهجرة في الفضاء الأورومتوسطي من بين أهم القضايا التي تثير العديد من الهواجس لدى صناع القرار في دول الإتحاد الأوروبي، والتي تلقي بضلالها في مختلف المناسبات واللقاءات التي تجمع الشركاء الأوروبيين ونظرائهم في الضفة الجنوبية للمتوسط من الدول المغاربية، وتعتبر كذلك من بين أهم النقاط المطروحة والمتداولة في مختلف صيغ الشراكة الأورومغاربية، نظرا لما تكتسيه من أهمية بالغة في تحقيق الأمن و الاستقرار بالنسبة للشركاء في منطقة المتوسط.

وبالرغم من كونها تعتبر ظاهرة اجتماعية بطبعها إلا أنها باتت اليوم تحمل في طاياتها جدلا كبيرا مصاحب لها، خاصة بالنسبة لمدركات الجانب الأوروبي ومقاربته لهذه الظاهرة، التي أخذت بعدا أمنيا في التعامل معها، وبالتالي، أصبحت تشكل اليوم رهانا وتحديا حسب التصور الأوروبي ، بحكم تداعياتها وأبعادها المختلفة إلى جانب ارتباطاتها بالتهديدات الجديدة في الفضاء المتوسطي.

Abstract

The phenomenon of migration in the Mediterranean region among the most important issues that raise many concerns among decision makers in the European union countries, especially in the various events and meetings gathered European partners and their counterparts in the south Mediterranean sea , is also among the most important points raised and focus in various forms of partnership relations, because it represents the most importance in achieving security and stability for the partners in the Mediterranean area. Despite, being considered a social phenomenon in character but it has become today carries an issues which considerable controversy companion to her, especially with regard to perceptions of the European side, and his approach to this phenomenon, which took a security dimension to deal with it, therefore, has become today a challenge from the European perception, because of their implications and dimensions in addition to their links to new threats in the Mediterranean space.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية ، الفضاء الأورومتوسطي ، العلاقات الأورومغاربية، المقاربة الأمنية، الحدود الأوروبية، الإتحاد الأوروبي.

مقدمة

لقد عرفت المنطقة الغربية للفضاء المتوسطي خاصة مع مطلع القرن 21 هوة وفجوة واسعة ، و اختلال الموازين على مختلف الأصعدة بين ضفتي الشمال والجنوب لحوض البحر الأبيض المتوسط، مما نتج عنه ظهور توترات دائمة غلى جانب الأخطار والتهديدات الجديدة التي أصبحت تميز هذا الجانب من الفضاء الأورومتوسطي، كقضايا الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب الأسلحة، المتاجرة بالمخدرات.... وغيرها من التهديدات التي أصبحت تعرفها المنطقة الجنوبية للمتوسط.

في هذا السياق، تعتبر كذلك ظاهرة الهجرة أحد القضايا الرئيسية التي احتلت حيزا هاما في العلاقات الأورومغاربية عبر مراحلها المختلفة، مما جعل قضايا الهجرة تحتل صدارة الأولويات في المحادثات والترتيبات الأمنية بين الجانبين، نظرا لاعتبارها تمثل مصدر تهديد داخلي وعدم استقرار إقليمي في الدول المتوسطية على حد سواء حسب التصور الأوروبي لها، لاسيما في إطار ارتباطاتها مع مختلف التهديدات الجديدة التي باتت تشهدها المنطقة المتوسطية خاصة الضفة الجنوبية منها.

انطلاقا مما تم ذكره ، وعلى ضوء المخاوف الأوروبية من قضايا الهجرة وانعكاساتها المختلفة على الأوضاع الداخلية الأوروبية ،خاصة في ظل تعقد ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتزايد حدة التهديدات التي بات يعرفها الفضاء المتوسطي،يمكننا طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى أصبحت تشكل ظاهرة الهجرة تهديدا أمنيا على الأوضاع الداخلية والخارجية في الفضاء الأورومتوسطي؟**

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول معالجة هذا الموضوع من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

المحور الأول: طبيعة الهجرة في الفضاء الأورومغاربي.

المحور الثاني: المقاربة الأمنية الأوروبية للهجرة.

المحور الثالث: الأبعاد الأمنية المختلفة للهجرة في المتوسط.

المحور الأول: طبيعة الهجرة في الفضاء الأورومغاربي

في البداية وقبل التطرق لقضية الهجرة في الفضاء الأورومغاربي، كان لزاما علينا تناول هذه الظاهرة في إطارها الاجتماعي-الاقتصادي، بحيث يرتبط موضوع الهجرة بمسالة التكاثر السكاني، لكون أن المتغير الديموغرافي يمثل مصدرا محتملا لعدم الاستقرار، خاصة أن توزيع السكاني غير متوازن بين الشمال والجنوب،فهناك ثورة سريعة في التركيب السكاني لحوض البحر الأبيض المتوسط، إذ تخشى الدول الأوروبية وبشكل متزايد ما يسمى بالقنبلة السكانية في دول جنوب وشرق المتوسط، وذلك في ظل معدلات توزيع تقدر ب 2.4% مقابل 0.5% في دول شمال المتوسط [1] ، وهذا ما يجعل الخلل في تعداد السكان في المنطقة يمثل عاملا مؤثرا في سياسات الهجرة الأوروبية .

فالدول الأوروبية تنظر إلى حركة الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط نظرا لفقدان الفرص الاقتصادية باعتبارها تهديدا لأوروبا، ومما يزيد من المخاوف الأوروبية إضافة إلى الزيادة السكانية في دول جنوب وشرق المتوسط ، معدل البطالة الذي يصل في بعض هذه الدول إلى 20% ومعدل النمو الاقتصادي الذي لا يتعدى 03% سنويا، والديون التي بلغت 11.5% من الناتج القومي الإجمالي، وكلها عوامل تدفع إلى الهجرة باتجاه الشمال الذي يمثل حسب التصور الجنوبي للمتوسط أكثر رفاهية في جميع المجالات، حيث قدرت المفوضية الأوروبية في سنة 2005، أن عدد المهاجرين غير الشرعيين في دول الإتحاد الأوروبي من 04.5 إلى 08 مليون مهاجر وهو ما يمثل نسبة 0.97 إلى 01.73 من إجمالي عدد سكان دول الإتحاد الأوروبي[2].

حيث باتت تحظى قضية الاستقرار والأمن في البحر الأبيض المتوسط اهتمام دول الإتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى، لاسيما أن أوروبا قد عانت حربين عالميتين خلال القرن 20 ، بالإضافة إلى مخلفات الحرب الباردة وما نتج عنها من أوضاع ساهمت إلى حد بعيد في تكريس مسألة الأمن والاستقرار في القارة كأولوية أولى، وعليه، فإن القضية الأمنية ظلت تقلق دول الإتحاد الأوروبي وبالخصوص الدول المشاطئة للضفة المتوسطية، التي بات مشكل تأمين الحدود الجنوبية للقارة الأوروبية الهاجس الأكبر لها.

وإذا كان الاستقرار والأمن في الحوض الغربي للمتوسط يرتبط بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في دول الضفة الجنوبية للمتوسط ، فإنه في ظل تفاقم ظاهرة الهجرة وتداعياتها على الدول

الأوربية و المغاربية على حد سواء، هذا ما قد يؤدي إلى بروز حالة عدم الأمن والاستقرار في الفضاء الغربي للمتوسط، بالإضافة إلى بروز انعكاسات المشكلة الأمنية في كامل الحوض المتوسطي، إلى جانب وجود رؤية وتصور أوروبي لمدارك قضايا الإرهاب،التطرف الديني، المتاجرة بالمخدرات ...، فمثل هذه القضايا الأمنية وارتباطاتها المختلفة مع هذه التهديدات والأوضاع الجديدة التي ميزت عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة ، أصبحت تستلزم بطبيعة الحال التنسيق والتعاون بين الدول المعنية في العديد من المجالات التي تقتضي ضرورة توحيد الجهود وتكثيف سبل وأطر التعاون المشترك.أين بات يدرك الشركاء الأوروبيون مدى خطورة مثل هذه التهديدات، لذلك فقد اهتموا بالعمل المشترك لاحتوائها وتحقيق منطق الأمن والاستقرار في الفضاء المتوسطي.حيث يلجأ الإتحاد الأوروبي في سياساته المتعلقة بالهجرة إلى نهج سياسة تشديد إجراءات الدخول، وممارسة الرقابة عن طريق استخدام نظام الاتصالات الفضائية [3].

الفرع الأول: مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية

يمكننا القول في الجانب، هو أن الهجرة هي ظاهرة اجتماعية لها أبعادها المختلفة وقضايا فرعية مرتبطة بها على مختلف الأصعدة والمستويات، سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فهي ذات آثار متعددة تنعكس على حياة الأفراد والمجتمعات وحتى الدول، حيث أولت الدول المغاربية أهمية كبيرة لهذه الظاهرة من خلال إدراجها في جميع اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية وربطها بمسائل الأمن والاستقرار، خاصة في الفضاء الغربي للمتوسط الذي أصبح يمثل المجال الحيوي لتنامي مختلف الظواهر والتهديدات الجديدة في المنطقة.

حيث أن استعمال مصطلح الهجرة السرية في فرنسا بدأ مع مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، وفي سنة 1982 اعتبرت الحكومة الفرنسية أن المعيار الأول لتسوية وضعية المهاجرين يتمثل في منصب الشغل [4].

فإذا كانت الهجرة هي "الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا وضع أفضل اجتماعيا أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا" حسب تعريف علم السكان لها، أو هي "تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة" حسب تعريف علم الاجتماع [5] ، فإن الهجرة غير الشرعية في

معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية، والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية. وتتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجا من التراب الوطني للدولة [6] .

فأصبحت تمثل الآن من أعقد القضايا الاجتماعية التي لا تزال تؤرق المجتمع الدولي وتشغل بال السياسيين خاصة في الدول المتقدمة.

في هذا الصدد، تعتبر المنطقة المغاربية الطريق التقليدي لحركات الهجرة الداخلية والخارجية نحو أوروبا، نظرا لاعتبارات القرب الجغرافي والروابط التاريخية والعادات الاجتماعية بين الشعوب المغاربية والأوربية، حيث شهدت دول أوروبا الجنوبية موجة واسعة من الهجرة لاسيما من قبل دول المغرب العربي: الجزائر،المغرب وتونس، حيث كانت أكثر كثافة خلال الحقبة الاستعمارية ومباشرة بعد الاستقلال، فالجوانب التاريخية، الحضارية والطبيعية، بالإضافة إلى القرب الجغرافي هي عوامل مشجعة لظاهرة الهجرة من جنوب المتوسط إلى شماله [7].

فنجد أن أوروبا معنية بدرجة كبيرة بكل ما يتعلق بدول المغرب العربي التي أضحت حسبهم قوسا لعدم الاستقرار في الفضاء المتوسطي، فالإتحاد الأوروبي ككتلة موحدة والدول الأوربية في الفضاء الغربي للمتوسط تعتبر أن الهجرة الكبيرة الوافدة إليها من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بالتحديد هي مصدر خطر على أمنه، بينما كانت دوله في الستينات والسبعينات من القرن 20 تعتبر هذه الظاهرة من العوامل المساعدة في تحقيق نموها وازدهارها الاقتصادي، أين كانت تلعب دورا كبيرا في تشجيع حركات الهجرة لتوفير اليد العاملة نحو الدول الأوربية لدواعي المصلحة الظرفية التي اقتضتها ظروف تلك المرحلة.

ففي هذا الإطار، نجد أن الأفواج الأولى للمهاجرين المغاربة نحو أوروبا تعود إلى الحرب العالمية الأولى، عندما دعت فرنسا القوة الاستعمارية المواطنين المغاربة إلى الانضمام إلى جيشها وإعادة تشغيل مصانعها المشلولة، بفعل التعبئة العسكرية الفرنسية.فمتطلبات الدفاع الوطني والاقتصاد الحربي لفرنسا كقوة دولية آنذاك هي التي دفعت بسلطاتها إلى توظيف أكثر من 500 ألف شخص من دول

المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) وتحويلهم إلى فرنسا خلال سنوات الحرب، ونفس السيناريو تكرر مع اندلاع الحرب العالمية الثانية لكن بشكل أكثر كثافة وتطورا. وبالتالي، فإن الهجرة المغاربية ليست سوى انعكاس للعلاقة الاستعمارية المباشرة التي فرضتها فرنسا باعتبارها القوة الاستعمارية على الدول المغاربية الثلاث المذكورة [8]

فحتى قبل نهاية الحرب الباردة لم تكن قضية الهجرة تمثل مشكلة بالنسبة للدول الأوربية ، الظروف والأوضاع الجديدة الناجمة عن سقوط الإتحاد السوفيتي وتوسع الإتحاد الأوربي نحو الشرق، قد ألقت بضلالها على مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية، بحيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل تحديا أمنيا ورهانا جعلت من أوروبا تغير من مداركها الأمنية تجاه المهاجرين الوافدين إليها من الفضاء الجنوبي للمتوسط، أين بات الأمر يتطلب منهم تسخير كل الإمكانيات والموارد لمواجهة تدفقات المهاجرين غير الشرعيين و التصدي لكل محاولات اختراق للحدود الأوروبية.

فبينما كان بالإمكان بالنسبة للدول الأوروبية الاستفادة من حركات الهجرة إليها من خلال جعلها أداة ربط وتواصل بين المجتمعات والثقافات بين ضفتي المتوسط، لكن هيمنة المقاربة الأمنية الأوربية على مسار الشراكة الأورومغاربية، جعلت من قضايا الهجرة هاجسا يثير العديد من المخاوف لدى الشركاء الأوربيون، سواء ما تعلق منه بالشق الاقتصادي (الخوف من ارتفاع معدلات البطالة في أوربا) أو الجانب الاجتماعي (تهديد النسيج الاجتماعي الداخلي في أوروبا، ازدياد حدة اليمين المتطرف تجاه المهاجرين) أو الجانب الأمني (تهديد أمن واستقرار الدول الأوربية من خلال تورط المهاجرين غير الشرعيين في مختلف الجرائم)، وبالتالي هذا ما من شانه حسب التصور الأوربي تهديد المنظومة الأوربية الأمنية بوجه خاص، أمام النسب المتزايدة لتدفقات المهاجرين الوافدة من دول الضفة الجنوبية للمتوسط .

ولعل ما يترجم هذا الخوف الأوروبي هو إمكانية حدوث وقيام تهديدات أخرى في تحالفاتها مع قضايا الهجرة نتيجة الشعور بالإقصاء والنظرة السلبية للمهاجر في الدول الأوربية، نتيجة ظروف العيش في حالة يأس وحرمان وتهميش، قد تجعل من المهاجر أكثر عرضة للتجنيد والتعبئة من قبل مختلف الحركات والتنظيمات الإرهابية إلى جانب استغلال شبكات المافيا والتهريب والإجرام لهذه الأوضاع من خلال محاولة تجنيد أكبر عدد من هؤلاء المهاجرين في صفوفها.

وعلى الرغم من اعتراف الدول الأوربية بأن الهجرة المغاربية لا تمثل سوى جزء فقطك من الظاهرة الإجمالية التي تعاني منها دول الإتحاد الأوربي (حوالي 21 مليون مهاجر) إلى أنها تؤكد دائما على أنها العوامل التي تتسبب في مشاكل الاندماج في أوروبا بالموازاة مع تداعياتها الاقتصادية،الاجتماعية والأمنية على الأوضاع في أوروبا.ولهذه الأسباب أتبعت أوربا سياسات تحد من دخول المهاجرين إلى أراضيها، وانتهجت سياسات جديدة تتعلق بإعادة المهاجرين إلى بلدانهم والعمل على مساعدتهم وإعادة إدماجهم في أوطانهم، ومن المسوغات التي تدفع بها للحد من تدفق الهجرة إلها صعوبة تأقلم المهاجرين ثقافيا داخل الإطار الاجتماعي الأوربي، مما يطرح مشكلات الأقليات والأديان داخل الدول المقصودة بالهجرة ، كما تثير قضية المهاجرين وسكان دول الشمال وبروز اتجاه عنصري قوي في هذه الأقطار تجاه المهاجرين [9].

ويزداد القلق الأوربي أيضا إزاء الهجرة غير الشرعية وما قد تؤدي إليه من عدم استقرار سياسي وأمني، كما يزيد القلق الأوربي أكثر فأكثر خاصة أن نسبة كبيرة من المهاجرين هم من المسلمون، الأمر الذي يثير تساؤلات حول وجود مد إسلامي بأوروبا، وإمكانية تأثير هذه الأقلية داخل المجتمعات الأوربية المسيحية ، مما يساهم هذا الوضع في تغذية الخوف من انتشار الإسلام أو ما يعرف بظاهرة الإسلاموفوبيا، وبالتالي، هذا ما يدفع إلى تعميق الفجوة بين المهاجر و شعوب الاستقبال، الأمر الذي قد ينجر عنه تورط هؤلاء المهاجرين في أعمال إجرامية وإرهابية كتعبير عن رفض التهميش والإقصاء الذي يتعرض له أثناء تواجده في دول الاستقبال.

ويرى الجانب العربي أن هناك جانبا أعمق للمشكلة ألا وهي التمييز في سياسات الهجرة من قبل دول شمال البحر الأبيض المتوسط، ففي الوقت الذي تشدد الخناق على الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط، تتساهل سياسات الدول الأوروبية عندما يتعلق الأمر بالمهاجرين من دول أوروبا الشرقية ، وذلك بالرغم من كون جزء كبير تجارة الدول الأوربية وحاجاتها من النفط يتم من خلال المنطقة العربية ، في حين يضعف الاعتماد المتبادل بين أوروبا الشرقية والغربية [10].

المحور الثاني: المقاربة الأمنية الأوروبية للهجرة

لقد سيطر في الآونة الأخيرة مع مطلع القرن 21 منطق جديد في أدبيات الدراسات الأمنية، والمتعلق أساسا بظاهرة الأمننة في سياسات الدول تجاه الغير، حيث يثير هذا المصطلح العديد من

التساؤلات والاستفسارات بشأنه، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الأوروبية المغاربية في مسألة التعاطي مع واقع الهجرة في الفضاء الأورومتوسطي، في هذا الصدد، نجد إسهامات مدرسة كوبنهاغن في تحليلها للجوانب الموضوعية والذاتية، بحيث وضحت كيف تصير قضية ما مشكلة أمنية. فكما يرى الواقعي **أرنولد ويلفرز** أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا امنيا- محددا للسلوك- بالممارسة الاستدلالية، الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين، إذا بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمنة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، وبالتالي، فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية [11].

خاصة في ظل تداعيات الهجرة السرية التي تواجه الدول المستقبلة، نجد تزايد معدلات الجريمة في المناطق التي يقيم فيها المهاجرين السريين، وهذه المشكلة ليس لها مدلولات أخلاقية أو أحكام قيمية بقدر ما هي تعبير عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين مما يضطرهم إلى ارتكاب بعض جرائم السرقة والتحاقهم بتنظيمات الجريمة الدولية العابرة للقارات [12].

وعليه، فالهجرة تعتبر من قبيل الرهان الأمني منذ أن تمت أمننتها خلال الثمانينات(حيث يعتبر المهاجرون كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا)، بينما كانت تخضع في السابق لمعالجة اقتصادية، (المهاجرون كعمال مغتربين)، فكما يرى الباحث **ديديه بيغو Didier Bigo** فغن التصور الأوروبي لظاهرة الهجرة بدأ ينحو منحا أمنيا منذ نهاية الثمانينيات ليؤثر على كل السياسات والإستراتيجيات التي سيتبناها الأوروبيون تجاه هذه الظاهرة من منطلق التخويف المتعمد من طرف صناع القرار الأوروبيون لمجتمعاتهم[13].

وبالتالي، فإن الربط بين الأمن والهجرة وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية ، قضية هامة بعد أن تحولت الهجرة إلى مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا حسب تعبير **ديدييه بيغو**. وأن الربط بين الأمن والهجرة يؤدي إلى أحد أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية في الغرب: العلاقة بين الهجرة والتصادم الحضاري والأمن، حيث يعتبر **باري**

بوزان* أنه على الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز(الغرب) والمحيط (الجنوب)، وذلك عبر مسألتي "الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة ". إذ يعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للمركز لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية [14] .

إن أمننة الخطاب الأوروبي حول الهجرة صاحبته إجراءات متتالية أدت إلى بروز مستويين من التعامل مع هذه الظاهرة، حيث يتمثل المستوى الأول في بناء فضاء أمني أوروبي داخلي يتكون من الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وما صاحبه من تنسيق أمني شمل جميع الجوانب المرتبطة بالهجرة، بينما يتمثل المستوى الثاني، والذي لا يقل خطورة عن الأول في إعادة صياغة مفهوم الحدود ولا مركزيته لتسهيل عملية المراقبة [15].

وعليه، فالمتتبع للسياسات الأوربية تجاه الفضاء الجنوبي للمتوسط لاسيما ما تعلق منها الأمر بمسألة الهجرة ، يجد أساسا أن وراء هذه الإجراءات الخاصة بالمراقبة والحراسة المقترحة والمتبناة من قبل السلطات الأوروبية، والسياسات التقييدية المتخذة من قبل الدول الأعضاء، شاغل أمني مضمر في كامل المقاربة الأوروبية لمسألة الانتقال الحر، وبخاصة بعد 11 سبتمبر 2001، ولكن من الواضح أن هموما أخرى ، إذ يتم الحديث على تدهور البيئة التي يتسبب بها التدفق الكثيف للأجانب، والخطر الذي يمثله هذا التدفق على أنظمة الرعاية الاجتماعية، وخطر تآكل الهوية الجمعية من خلال امتصاص مجموعة سكانية أجنبية تحمل سمات اجتماعية ، ثقافية ودينية مختلفة، والتنافس المحتمل في سوق العمل، والضغط القوي على الأجور باتجاه الأسفل، في حين يتناسى هؤلاء الشركاء الإسهامات الإيجابية لموجات الهجرة على الأصعدة الاقتصادية والديموغرافية والثقافية [16].

وهكذا، لقد باتت منظومة رقابة الحدود الخارجية محكمة أكثر فأكثر، ففي 13 ديسمبر 2004 تبنى المجلس الأوروبي إجراء ينص على إلزام السلطات الوطنية بالقيام بتدقيق منهجي لكل وثائق السفر عند الدخول في حدود شنغن، وقدمت المفوضية في 28 ديسمبر 2004، نظاما استعلاميا بشأن التأشيرات ، يقوم بتحسين الرقابة على الحدود الخارجية، وكان يهدف إلى السماح لحرس الحدود بالحصول على قواعد بيانات بخصوص:

- التأشيرات (الممنوحة، الملغاة، المرفوضة)

- معطيات خاصة بأمل الحياة بالنسبة إلى حامل الوثيقة

وكانت مراقبة الحدود تمارس في نقاط العبور المسموحة في كل محيط الإتحاد الأوروبي وفي داخله (مطارات ومحطات القطار)، ومن اجل تحسين المنظمة، أنشأ الإتحاد وكالة خاصة لهذا الغرض، أجازها تشريع 24 أكتوبر 2004، المسماة **بفرونتكس** (**Frontexte**)، وجعل مقرها في فرصوفيا ، حيث باشرت هذه الوكالة عملها في شهر أكتوبر 2005، وتوسعت بشكل متواتر منذ ذلك التاريخ [17]، وقفزت ميزانيتها من 06 مليون إلى 80 مليون يورو عام 2007، ودخلت هذه الوكالة بسرعة كبيرة المراكز التي استحدثت في إطار المشاريع الرائدة، من قبل الدول الأعضاء على الوجه الآتي [18]:

- وكالة برلين (من أجل الحدود البرية)
- وكالة روما (من أجل الحدود الجوية)
- وكالة البيريه (من أجل الحدود الجوية)
- وكالة مدريد (من أجل الحدود المتوسطية الغربية)

ولقد زاد البعد الأمني لسياسات الهجرة إلى الإتحاد الأوروبي من التقييد على الهجرة إليها في ظل تخوف متزايد من التطرف الإسلامي الذي أدى بدوره إلى حالات من المعاملة التفضيلية لصالح مهاجرين مسيحيين، سواء من أوروبا الشرقية أو من بلدان نامية، كما دفع ذلك الاعتبار الأمني إلى قيام تعاون بين دول شمال المتوسط الأوروبية من جهة، ودول جنوبه وشرقه من جهة أخرى لمواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب [19] .

كما قامت بلدان الإتحاد بخطوة إضافية على طريق جعل الرقابة أكثر إحكاما،فتم إنشاء " فرق تدخل حدودية سريعة "سميت ب: RABIT (Rapid Border Interventions Teams)، من أجل مكافحة عبور الحدود غير الشرعي، وفي 16 أكتوبر، تبنى بلدان الإتحاد 27 " الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء "، واتفقوا في إطار هذا الميثاق على تشكيل "مكتب دعم أوروبي" في النصف الأول من عام 2009، مهمته تتمثلا في تشجيع المعرفة المتبادلة لبلدان المصدر، وذلك من

أجل بلورة سياسات أكثر دقة بشان ضبط الحدود. وفي نفس السياق طورت البلدان الأوروبية منظومتها القانونية باتجاهات أكثر تقييدية، فالقانون الإسباني لعام 2002 يجعل معايير الانتقاء أكثر قسوة، ومشروع القانون الألماني الذي تم تبنيه عام 2004، يذهب باتجاه انفتاح انتقائي، بينما القانون البريطاني لعام 2002، يستهدف مكافحة الهجرة السرية وحصر حق اللجوء[20].

في هذا الإطار، لقد شملت السياسة الأمنية لدول الإتحاد الأوروبي تجددا ملحوظا تجاه بلدان المنطقة العربية، وبخاصة الفترة التي تلت مؤتمر برشلونة عام 1995[21]* (في هذا المؤتمر تم التركيز على العديد من القضايا السياسية-الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تضمن شقا خاصا بمسألة الهجرة نظرا لأهميتها في العلاقات الأورومتوسطية، بحيث سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة .حسب ما جاء في وثيقة الإعلان [22]).

حيث إعتبرت هذه السياسة من المسائل الحساسة ذات الطابع الجيوبوليتيكي أثناء بحثها في هذا المؤتمر، الأمر الذي دفع دول الإتحاد الأوروبي إلى زيادة تركيزها على الجوانب الأمنية لسياستها العربية خلال تطرقها إلى عملية السلام في الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى الجوانب السياسية الخاصة بالحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وكذلك المشاكل الأمنية المتعلقة بالإرهاب والتطرف ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات.واعتبرت دول الإتحاد الأوروبي أن معالجة مجمل هذه المسائل يجب أن يتم في إطار التعاون الأمني الإقليمي بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث ينبغي أن تؤدي سياسة التعاون الأمني الأوروبي-العربي إلى تحقيق السلام في هذا الحوض، كما أكدت كذلك أن تحقيق هذا الاستقرار لا يمكن فصله عن ضرورة معالجة مسألة الأمن والسلام في المتوسط معالجة شاملة.

بحيث اعتبرت أنه لا يمكن مواجهة نتائج عدم الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة العربية ، إلا من خلال تحقيق السلام العادل بين دول المنطقة بمفهومه الشامل وبشكل أوسع مما هو متعارف عليه تقليديا، حيث يجب أن يضم ما هو أبعد من الجانب العسكري، ليشمل أيضا جوانب أخرى أمنية وسياسية واقتصادية وإجتماعية[23].

ففي السابق كانت السياسات الأوروبية للهجرة تعالج في إطار منفرد، بحيث كانت كل دولة حرة في التعامل مع قضايا الهجرة ، من خلال إتباع أساليب وسياسات أحادية الجانب لتعزيز أمنها ومراقبة حدودها، لكن مع ازدياد موجات الهجرة غير الشرعية وارتباطاتها بمختلف التهديدات التي باتت تواجهها أوروبا مجتمعة، دفعت هذه الأوضاع الجديدة إلى ضرورة تنسيق الجهود وتوحيد السياسات لضبط هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها.

لكن مع التطور الحاصل والتوسع الذي شهده الإتحاد الأوروبي في العقود الأخيرة من مساره التكاملي، دفعت بدوله إلى تخصيص حيزا هاما من جهودهم ومشاوراتهم لتطرق لمسائل الهجرة وهذا عبر مختلف القمم والاجتماعات التي تم عقدها في هذا الشأن، حيث نجد في هذا السياق، أنه منذ توقيع اتفاق **شاربروك** عام 1985، الذي يعتبر بمثابة الأساس الذي قام عليه نظام **شينغن** ، وعلى إثر هذا الاتفاق، حاولت المفوضية الأوروبية القيام بتنسيق إلزامي بين الدول الأعضاء فيما يخص الدخول والإقامة والوصول إلى سوق العمل، ومكافحة الهجرة السرية والتعاون مع بلدان المصدر.

وهو ما كرسه كذلك إعلان برشلونة لسنة 1995 الذي دعا إلى التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية لمكافحة الإرهاب ولاحتواء الهجرة من الجنوب، ولمكافحة الجريمة المنظمة، وهذا بهدف تحقيق الاستقرار السياسي في هذه الدول المتوسطية، نظرا لكون أن الخوف من امتداد نفوذ الحركة الإسلامية يمثل هاجس ذو أمني لدى صناع القرار في مؤسسات الإتحاد الأوروبي[24]، وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن جاءت قمة **تامبيري Tampere**عام 1999، التي أطلقت برنامج أوربة سياسات الهجرة ، هذا البرنامج المتمحور حول سياسات المراقبة لموجات الهجرة الجديدة وسياسات الدمج الداخلية[25] ، أين تم تبني سياسة مشتركة حول تقييم الاحتياجات الاقتصادية، الديموغرافية ووضعية البلدان الأصلية قصد إحياء الهجرة الشرعية مع أفضلية للمهاجرين من أصل أوروبي، كما تم الاتفاق على إستراتيجية سياسية وبرنامج تقارب القوانين حول الهجرة بهدف إقامة نظام مشترك واللجوء إلى إستراتيجية موحدة لمراقبة الحدود الخارجية لفضاء شينغن[26].

المحور الثالث: الأبعاد الأمنية المختلفة للهجرة في المتوسط

في كثير من الأحيان يبدو لنا جليا أن هناك ارتباطا وثيقا بين الهجرة غير الشرعية (السرية) وبين مختلف الجرائم الأخرى التي تنشط في إطار أعمال خارجة عن القانون، من خلال ما يعرف بالظاهرة الإجرامية، التي تكون غطاءا وستارا للعديد من الشبكات والعناصر الخطيرة التي تستهدف الربح غير المشروع والترويج للمخدرات، المستعملة لأساليب العنف غير المشروع كأساس لنشاطها الإجرامي، على هذا الأساس، سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على أهم الأبعاد المختلفة التي ترتبط بقضية الهجرة في إطار تحالفاتها مع الظواهر الإجرامية الأخرى، وهذا من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

الفرع الأول: الهجرة والإرهاب

يمكننا القول أنه لم يحظ أي موضوع من المواضيع المدرجة في إعلان برشلونة بالجدول، كما حظي موضوع الإرهاب، ولقد أستمر هذا الجدل لسنوات بعد اجتماع برشلونة ومختلف الاجتماعات التي تلته نتيجة الأوضاع الداخلية واختلاف نظرة كل طرف إلى الآخر إلى ظاهرة الإرهاب(الدول الأوروبية و المغاربية)،التي كانت تهدد الأمن والاستقرار الداخلي لأنظمة الدول المغاربية بالدرجة الأولى، سواء على الجانب السياسي، الاقتصادي أو الأمني، وبالتالي، احتمال انعكاس هذه الأوضاع التي تعيشها جنوب المتوسط على ظروف استقرار دول الضفة الشمالية للمتوسط .

إذ سرعان ما ينتقل هذا الاضطراب وعدم الاستقرار في الدول الجنوبية إلى الدول الأوروبية بفعل تنامي وزيادة حدة تدفقات المهاجرين الوافين إلى هذه الدول، والتي تعتبر الملاذ الآمن للجماعات والتنظيمات الإرهابية، من خلال استغلال الأوضاع المزرية والمتردية التي يعاني منها المهاجرين غير الشرعيين من أجل القيام بأكبر عمليات التجنيد والتعبئة لتقوية شبكاتها وتدعيم المنتمين إليها، وهذا عن طريق محاولات الإغراء والاستقطاب من أجل توظيف هؤلاء لتقوية نفوذها وتعزيز قدراتها البشرية، لاسيما أمام تحدي الاندماج وصعوبة التأقلم الثقافي والاجتماعي وإيجاد فرص شغل، هذا وبالرغم من كلما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال، فإنهم ما زالوا يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء في كل المجالات [27] ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تنامي ظاهرة اليمين المتطرف في أوروبا، وتعالي الأصوات التي ترى في المهاجر مصدر تهديد للقيم والمبادئ الغربية. بحيث لم يكن

للهجرة غير الشرعية تأثير على تنامي وانتشار الجرائم الإرهابية النشاط الإجرامي الوحيد، بل أن الأفعال الإجرامية ازدادت ارتباطا بتأثير العولمة بفعل التطور التكنولوجي.[28]

وإذا كان هناك إجماع بين الشركاء المتوسطيين حول خطورة هذه الظاهرة، لما تشكله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة، فإن هناك اختلافات كثيرة في إدراك الظاهرة في حد ذاتها وفهمها، حيث نسجل في هذا الشأن، عدم الوصول إلى اتفاق عام ومشترك لمفهوم الإرهاب، وهذا رغم المحاولات التي قدمت لإبراز أهم تداعياته وخطورته على الشعوب والدول على حد سواء." فالإرهاب هو كل عمل عنف تمارسه جهة غير رسمية أو غير نظامية"، وهو ما يقودنا إلى القول بأنه ليس هناك معيار ثابت ومحدد نرتكز إليه للتفريق بين أعمال المقاومة أو الكفاح المسلح وبين الإرهاب.

ففي هذا السياق، كان لقد كان هناك مشكل أثّر على الدول المشاركة في ندوة برشلونة لقضية الإرهاب، حيث يكمن هذا المشكل في التصور والإدراك الأوروبي لهذه الظاهرة، ذلك أنه " من البديهي أن هذا الإحساس بالخطر القادم من الضفة الجنوبية لا يساعد على إقامة تعاون فعلي في مجال الأمن بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط"، لأن تصور الدول العربية لهذه الظاهرة يختلف عن التصور الأوروبي لها[29].

وأمام ازدياد وتعقد ظاهرة الهجرة التي أخذت منحى تصاعدي واهتمام دولي، بات أن هناك مجتمع غير مدني (شبكات، تنظيمات وحركات) أصبح يتشكل في ظل عولمة قضايا الهجرة وزوال الحدود والحواجز التي كانت تفصل المهاجر وتحد دون انتقاله سابقا. هذا المجتمع أصبح يعرف بمجتمع العنف والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، مجتمع الإرهاب العابر للقوميات والحدود الوطنية، المتاجرة بالسلاح وتهريبه.فظاهرة الإرهاب استفادت كثيرا من معطيات العولمة والتقدم التكنولوجي وفتح الحدود وتفاقم مسائل الهجرة في الدول المتوسطية، وما بلغته ثورة الاتصالات والمعلومات من تقدم حضاري....، وهذه العوامل كلها تساهم في ارتكاب أعمال العنف والإرهاب وتسهيل عمليات ارتكابها.

فكما رأينا سابقا بأن الإرهاب هو كل فعل إجرامي غير مشروع أيا كانت الجهة التي تمارسه، سواء أكانت دولة، أو تنظيم أو جماعة أو غير ذلك،فظاهرة الإرهاب قد تأخذ أشكالا مختلفة، فهي

تظهر لدى دول شمال المتوسط في إطار بعض جماعات اليمين المتطرف التي تعكس مفاهيم العنصرية وكراهية الأجانب (la xénophobie)، حيث أن الهجرة غير المشروعة للدول الأوروبية تساهم في تأجيج مشاعر الكراهية للأجانب، وبعض هؤلاء المهاجرون يتعرضون لأخطار الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان[30]، من جانب آخر، يظهر الإرهاب في دول جنوب المتوسط والبلدان المغاربية بصفة خاصة في شكل أعمال عنف إجرامية وتخريبية من طرف جماعات متطرفة معارضة لأنظمة الحكم السائدة.

ونتيجة ضعف المستوى المعيشي في الدول المغاربية، فقلد تمكنت ظاهرة الإرهاب من التغلغل في أوساط الفئات المهمشة والمقصاة من المجتمع، والتي تشكل على الأرجح قاعدة شبانية بنسبة تصل إلى حوالي 60% من حجم السكان، فبات للإرهاب تنظيم وأساليب وأهداف محددة، تجد لها بؤر مواتية ومساعدة على التغلغل والانتشار، خاصة مع تدهور الأوضاع الاجتماعية و إتسساع دائرة الفقر وتدني القيم الاجتماعية والإنسانية وغياب الوازع الديني في ظل طغيان مظاهر العولمة المادية .

من جانب آخر، لا يمكن الحديث عن الإرهاب في الفضاء المتوسطي الغربي ، دون التطرق أو في معزل عن هجمات 11سبتمبر2001، التي تعتبر أهم حدث دولي عرفه مطلع القرن 21، حيث رأى الغرب أنه طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية ، فسيشهد العالم زيادة في الهجرة غير الشرعية، وما قد تحمله من متطرفين، وبالتالي، فإن محاربة هذه الآفات لن تكون مهمة أمنية فقط بل تحتاج إلى تحديث البلاد التي تأتي منها الهجرة على أكثر من مستوى، فهذه الأحداث غيرت سياسات الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية، بحيث أرتقت في إطارها ظاهرة الهجرة السرية في خطورتها واقترنت بالإرهاب[31].

إن هذه الأحداث يمكن إدراجها ضمن مظاهر العولمة التي أفرزت أنواعا جديدة من مصادر التهديد، والتي كان لها تداعيات سلبية على الشعوب والدول المتوسطية، والمتمثلة أساسا في ازدياد العداء والكره للإسلام والمسلمين في الدول الغربية، وما يمت لهم بصلة، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية التي تواجهها الدول الأوروبية(مشكلات العمالة، البطالة والهجرة) ، حيث أن متوسط البطالة في دول الإتحاد الأوروبي تبلغ 8.8% [32]، وبالتالي، هذا ما قد ينجر عنه نتائج وانعكاسات

مباشرة على حياة المهاجرين في تلك الدول، هذا من جانب، ومن جانب آخر، نجد تنامي ظاهرة الأصولية الدينية المتطرفة التي ترى في العالم الغربي المسيحي محل تهديد لقيمها ومعتقداتها الدينية ومرجعياتها الفكرية المحافظة، وبالتالي، التبشير بدخول في خط المواجهة المباشرة ضده، وضرب مختلف مصالحه ومناطق تواجده سواء في الدول المغاربية أو حتى في عمقه الجغرافي الأوروبي، عن طريق تسخير وسائل الدعاية والإعلام في أوساط المهاجرين ودفعهم إلى القيام بأعمال إرهابية وعمليات إجرامية (تفجيرات، أعمال انتحارية، قتل الأبرياء...).

الفرع الثاني: الهجرة والمخدرات والجريمة المنظمة

من منطلق الارتباط الموجود بين الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية من جهة، وانعكاس الظروف المعيشية للسكان على الحالة السياسية للدول، جاء البند رقم 20 من إعلان برشلونة، ليؤكد على ضرورة مكافحة مختلف الآفات الاجتماعية التي تؤثر على الأمن الجماعي في البحر الأبيض المتوسط[33]. ومن بين هذه القضايا التي حظيت باهتمام الدول المتوسطية قضية تهريب المخدرات والجريمة المنظمة، حيث جاء في فحوى الإعلان حول مكافحة هذه الظواهر الاجتماعية ما يلي:

" – يعترفون بأن التطور السكاني الحالي يشكل تحديا رئيسيا تتم مواجهته بواسطة السياسيات السكانية المناسبة من أجل تسريع الإقلاع الاقتصادي....... يقرون بإقامة تعاون وثيق في كل مجالات الهجرة الخفية، يوافقون على دعم التعاون عبر تدابير مختلفة تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته بشكل فعّال،...... يعتبرون أيضا من الضروري المكافحة معا وبشكل فعّال ضد تهريب المخدرات والإجرام الدولي والرشوة......" [34].

فيما يخص قضية المخدرات، هناك تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة سنة 2004 ، أوضح أن رقم الأعمال العالمي لتجارة المخدرات يقارب حوالي 500 مليار دولار سنويا، وهو ما يمثل نسبة

08 % من التجارة العالمية، وبيّن نفس التقرير أن زراعة وإنتاج المخدرات تمثل مصدر الدخل الرئيسي لحوالي 04 ملايين من السكان، وبسبب الانتشار الواسع والمتزايد لهذه الظاهرة، أصبحت تجارة المخدرات بكل أنواعها من أكبر العوامل التي لها انعكاسات خطيرة على النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم.

لقد شكلت المتاجرة بالمخدرات وتهريبها عالما جديدا خارج القانون، أين برزت بشكل كبير خلال سنوات 90 من القرن الماضي على المسرح السياسي الدولي، فنهاية الحرب الباردة قد أعطت مجالا أكبر للحرية والمناورة للمنظمات الإجرامية التي تعمل في مجال المخدرات، كما أن انفتاح التجارة الدولية ساعد على سهولة تمرير وتبادل المواد المخدرة، وذلك على الرغم من الجهود الدولية لمكافحة هذه الآفة ومنع انتشارها.

ويمثل إنتاج وتجارة المخدرات أحد التهديدات التي تواجه مختلف البلدان المغاربية والأوروبية على حد سواء، فهذا الملف يخص دول المغرب العربي مباشرة والمغرب الأقصى بصفة أخص، حيث يعتبر المغرب من بين كبار البلدان المنتجة و المصدرة لمختلف أنواع المخدرات، حيث يعتبر في هذا المجال المزود الأول لأوروبا بهذه المادة، حيث تقدر صادرات المغرب نحو السوق الأوروبية بحوالي 2000 طن سنويا، أين نجد أن ما بين 60 % و80% من القنب الهندي مصدره من المغرب.

إضافة إلى هذا، يعد المغرب كذلك مصدرا ومعبرا لتجارة المخدرات لاسيما مادة الكوكايين والهيروين القادمة من دول أمريكا الجنوبية، والموجهة إلى السوق الأوروبية والتي تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية التي أصبحت تعتبر معبرا رئيسيا للتهريب، نتيجة لعمليات تضييق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق،ويمكن حصر أسباب تنامي نشاط شبكات إنتاج وتهريب المخدرات في المنطقة المغاربية في الأسباب التالية:

1-وجود طلب فعلي تتزايد حدته داخل المجتمعات الأوروبية، سواء الطلب التجاري أو الطلب الكلاسيكي.

2-غياب فرص العمل والشغل، وبصفة عامة شروط إنعاش أنظمة إنتاجية بديلة خاصة في شمال المغرب، تلك المنطقة التي بقيت على هامش كل حركة اقتصادية.

من هنا، تبدو لنا ظاهرة المخدرات من بين أهم عوامل انعدام الأمن وعدم الاستقرار الداخلي (الاقتصادي والاجتماعي) بالنسبة لكل من الدول المنتجة والمستهلكة، ولذلك نلاحظ أن هناك مسؤولية مزدوجة للطرفين الأوروبي والمغاربي في زيادة تفاقم ظاهرة المخدرات، وبالتالي، يجب العمل في إطار مشترك وتنسيق الجهود الدولية والإقليمية من أجل احتواء هذا المشكل الذي أضحى يكون ظاهرة متعدد الأبعاد، ولاسيما في ارتباطاتها وتحالفاتها بباقي الآفات الاجتماعية الأخرى كالفقر والبطالة وارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية، هذه الأخيرة أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بكل أنواع مظاهر الإجرام المختلفة(تهريب البشر، السلاح، الجريمة المنظمة...)، نظرا لكون المهاجرين السريين أصبحوا يشكلون الوقود الحيوي لمختلف التنظيمات والمجموعات الإجرامية التي تقوم بعمليات التجنيد والتوظيف المباشر لتلك الفئة المهمشة والمقصاة في المجتمعات الغربية، التي تكّن لهم كل مظاهر العداء والكراهية.

وبالتالي، كان لزاما على الجانبين الأوروبي والمغاربي القيام بمبادرات تنموية شاملة في المناطق الرخوة والمحرومة في المنطقة المغاربية، خاصة في مناطق الظل التي تتواجد فيها تلك الشبكات من التنظيمات الإجرامية العالمية، وهذا بقصد فتح أنشطة إنتاجية بديلة في تلك المناطق التي تكثر فيها زراعة المخدرات، ففي هذا الإطار، تعتبر بارونات تجارة المخدرات وتهريبها ممولا ومحركا رئيسيا للحروب ومصدرا للنزاعات بحكم ارتباطها الوثيق بمنظمات تهريب الأسلحة والمتاجرة بالبشر و خطف الرهائن....

الفرع الثالث: الهجرة وشبكات المافيا والإجرام

في البداية يمكننا القول بأن الهجرة غير الشرعية هي عبارة عن حركة إنسانية متعثرة، تحمل في طياتها الكثير من الآلام والأحزان، وهذا النمط من الهجرة غالبا ما يتحالف مع الجرائم المنظمة من تزوير وسرقة ومخدرات وتهريب، ما يجعله مصدرا للتهديد داخل دول التصدير والعبور ودول الاستقبال، بحيث أن هذه الجرائم تجد لها ارتباطا وثيقا بالهجرة غير الشرعية [35] . حيث يزداد معدل جرائم الشباب من المهاجرين طرديا بزيادتهم في المجتمعات، وتنحصر تلك الجرائم في عمليات السطو والنهب والسرقة وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، والاعتداءات على الناس وتهديدهم والقتل

المتعمد، وقد زاد من أعدادهم انعزالهم في أحياء على أطراف المدن وصعوبة تأقلمهم في المجتمعات الجديدة [36].

من جانب آخر، يمكننا الاستنتاج بأن هناك ارتباطا وعلاقة متلازمة بين الهجرة ومختلف الشبكات الإجرامية الأخرى، حيث تنشط جماعات وشبكات نقل المهاجرين في الفضاء الغربي للمتوسط باعتبارها تمثل همزة وصل بين الضفتين الشمالية والجنوبية، ولقد زادت نشاطاتها الإجرامية بدرجة كبيرة و بصفة متسارعة ، خاصة أمام الرغبة الملحة من طرف المهاجرين في مغادرة الأوطان والاستقرار في أوروبا، حيث أصبحت تمثل هذه الشبكات أحد اخطر الشبكات العالمية التخريبية في الدول المغاربية، نظرا لقدرتها على المساهمة في انتقال المهاجرين والعبور بهم إلى الضفة الشمالية للمتوسط، مستغلة الأوضاع المعيشية الصعبة في المجتمعات المغاربية التي تعاني منها فئات كثيرة من المجتمع لاسيما فئات الشباب منهم، وذلك من خلال القيام بعمليات الترويج والدعاية لحركات الهجرة السرية في صفوف أبناء المجتمعات المغاربية، بحيث أصبحت هذه العمليات تشكل قطاعا مربحا ومغريا بالنسبة لشبكات التهريب التي تعمل على استقطاب أكبر عدد ممكن من المهاجرين السريين نحو أوروبا.

وفي حالة العبور والاستقرار في دول الشمال المتوسطي، يبقى المهاجر كذلك عرضة للاستغلال من طرف باقي الجماعات الإجرامية وتنظيمات المافيا، التي تجد فيهم الظروف المواتية لتحقيق مكاسبها غير المشروعة وأهدافها الإجرامية، من خلال استقطابهم في صفوفها، خاصة أمام حالات الامتناع وعدم الرغبة في الانخراط في مجتمعات تلك الدول الغربية بسبب تحدي الاندماج وصعوبة التأقلم مع متطلبات الحياة الغربية المغايرة لعادات وتقاليد المهاجرين المحافظة.

حيث ازداد الاهتمام الأوروبي بمسألة التطرف الإسلامي والإرهاب في المنطقة العربية، مع تزايد الحركات العنصرية العرقية في بعض الدول الأوروبية وتعاظم نموها ونفوذها، أين عملت على تغذية الشعور ضد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، ودعت إلى طردهم من البلاد [37] ، خاصة في ظل انعدام فرص شغل وتوفير مناصب عمال قارة لهؤلاء المهاجرين، وازدياد نبرات الكره والعداء لكل ما هو أجنبي ومعادي للحضارة الغربية حسب تصور اليمين المتطرف، فكل هذه العوامل وأخرى تقوم

بعملية تغذية شبكات الإجرام من خلال توفير الدعم والسند البشري لها ، من خلال استغلال أوضاع المهاجرين والعمل على دمجهم في فروعها وشبكاتها .

فالإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة، هي قضايا مترابطة، وتتطلب معالجتها تحركا أوروبيا شاملا بوسائل ملائمة عبر سياسة أمنية دبلوماسية ترتكز على تعاون وثيق بين المدنية والعسكرية، مع الأخذ بالحسبان الطابع العالمي للتحديات التي يتعرض لها النظام العالمي، وتعدد الأبعاد والأهداف الأمنية للدول الكبرى والتأثيرات الناتجة عنها [38] .

خاتمة:

لقد شكلت ظاهرة الهجرة من بلدان جنوب غرب المتوسط إلى دول شمال البحر الأبيض المتوسط بعدا مهما ومتميزا في العلاقات الأورومغاربية، حيث مثلت الهجرة والتهديدات الجديدة في المتوسط تحديا وفرصة في آن واحد أمام تعزيز الشراكة المتوسطية وذلك نتيجة لاتصال قضايا الهجرة وتشابكها وارتباطاتها بقضايا أخرى لا تقل عنها أهمية وخطورة، لاسيما المسائل الاجتماعية والأمنية (الإرهاب، الأصولية والتطرف الديني، العنصرية، أعمال العنف والمتاجرة بالمخدرات، المتاجرة بالبشر...).

وعليه، فلقد أصبحت قضية الهجرة عنصرا محوريا وجوهريا في مختلف المحادثات والمشاورات بين الأطراف الأوروبية والمغاربية ، نظرا لتجلياتها وأبعادها المختلفة التي قد تمثل حسب المدركات الأوروبية أحد أهم التهديدات المباشرة التي تتعرض لها المجتمعات والدول الأوروبية في حالة عدم التصدي لها ومواجهتها بمختلف الطرق والوسائل المتاحة، بما في ذلك الأساليب الأمنية والقمعية، وهذا ما يؤشر ويدل كيف أصبح يتم التعامل مع ظاهرة إنسانية في أصلها الاجتماعي، إلى ظاهرة سياسية في بعدها

الأمني، وهذا في إطار أمننتها عن طريق التعاطي معها كتهديد أمني، بعد أن كان ينظر لها في السابق على أساس أنها حركة اجتماعية واقتصادية تساهم في تنمية المجتمعات الغربية، وتلبي احتياجات الدول المغاربية من خلال مساهمات وتحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

الهوامش والمراجع:

1- جمال شلبي، **العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة**، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2000. ص .111.

2- Emmanuel Terray, « les migrants illégaux : victimes et acteur », in :**Revue d'études et de critique sociale** ,N° 26/27, ,Algérie,2009,p.17.

3- عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة،** الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع/دارحامد للنشر والتوزيع،ط1، 2014، ص.36.

4 - Emmanuel Terray, op cit, ,p.34.

5- عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص.15.

6- - محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجيات المواجهة،** الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع،بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1،ى 2014، ص.23.

7- عبد الوهاب بن خليف، "العلاقات الأوروبية المتوسطية: إستراتيجيات شراكة أم توظيف" ، **دراسات إستراتيجية،** العدد الخامس، جوان 2008،ص.76.

8- محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص ص .96، 97.

9- جمال شلبي ، مرجع سابق، ص. 111.

10- المرجع نفسه ، ص. 112.

11- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر:المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،2005،ص ص .30، 31.

12- عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.42.

13- محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجيات المواجهة،** الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع،بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1،ى 2014، ص.458.

* يعتبر باري بوزان من أهم المختصين في الدراسات الأمنية في العالم.

14- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.32..

15- محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص.459

16- بشارة خضر، أوروبا **من أجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص.102 .

17- محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجيات المواجهة**، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع،بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1،ى 2014، ص.23.

18- بشارة خضر، مرجع سابق، ص.101.

19- علي الحاج، مرجع سابق، ص.246.

20- بشارة خضر، مرجع سابق، ص. 102.

21 *- إعلان برشلونة تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي المنعقد في 27 و28 نوفمبر 1995.

22 - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.126.

23 - علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1، 2005، ص.289.

24 - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص.196.

25 - بشارة خضر، مرجع سابق، ص. 103.

26 - جاءت إتفاقية **شينغن** التي أبرمها الإتحاد الأوروبي كمجموعة أوروبية، التي تم التوقيع عليها في 1985/03/26 لتحقق حلما طالما تطلع إليه الأوروبيين، وهو أن تكون أوروبا بدون قيود حدود فيما بينها، بحيث أصبح الحلم واقعا، من خلال الحرية التي أتاحتها هذه الإتفاقية للتنقل في هذا الفضاء، أين تم رفع النقاط الحدودية، وبالتالي، أصبحت شعوب الدول الموقعة، والمهاجرون فيها، يحظون بحرية السفر والتقل داخل منطقة شينغن دون تأشيرات للسفر، وإنتظار للحدود، بإستثناء دول بريطانيا، إيرلندا وقبرص. أنظر: عبد القادر رزيق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص.57.

27 - محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجيات المواجهة**، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع،بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1،ى 2014، ص.382

28 - المرجع نفسه، ص. 206

29 - أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوروبيةالمتوسطية**، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع/بيروت: دار الروافد الثقافية- ناشرون، ط 1، 2013، ص.146.

30 - عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع/دارحامد للنشر والتوزيع،ط1، 2014، ص.36.

31 - محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجيات المواجهة**، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع،بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1،ى 2014، ص.141.

32 - محمد مراد، أوروبا الموحدة من الثورة الفرنسية إلى العولمة، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2010، ص.261.

[33]- أحمد كاتب، مرجع سابق، ص.202.

34- المرجع نفسه، ص ص. 202، 203.

35- محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر وإستراتيجيات المواجهة**، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع،بيروت: دار الروافد الثقافية، ط1،ى 2014، ص.128.

36- عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة،** الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع/دارحامد للنشر والتوزيع،ط1، 2014، ص.71.

37- على الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص.246.

38- المرجع نفسه، ص.291.